

"غير طبيعي استمرار وطن يحتاج كل 5 سنوات إلى المال" بيفاني: لبنان تسلم 3,6 مليارات دولار من باريس- 3

تتجه الانظار الى التحركات الدولية الهادفة الى دعم لبنان اقتصاديا وماليا، في ظل الصعوبات التي يواجهها. وقد بدأت مجموعة الدعم الدولية للبنان تحركها باجتماع عقد في باريس في 8 كانون الاول 2017، وستستكمل في مؤتمر روما - 2 اواخر شباط، وصولا الى مؤتمر باريس - 4 في نيسان لدعم الاستقرار الاقتصادي في لبنان



المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني.

ولاسباب سياسية، من ان لا تطبق الحكومة برنامجها الاقتصادي والاصلاحيات الهيكلية والمالية التي تعد بها، على غرار ما حصل لنتائج مؤتمر باريس-3، ما اثر سلبا في زيادة نسب النمو وخدمة الدين العام.

قبل توقع نتائج مؤتمر باريس- 4 كما يريد البعض ان يسميه، كان لا بد من معرفة النتائج النهائية التي تحققت من مؤتمر باريس- 3، حسبما يؤكد المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني لـ"الامن العام". لكنه يشير الى ان الفرصة لا تزال متاحة لحل مشكلة المالية العامة وتعزيز الموقع الاقتصادي للبنان، عبر مجموعة من الاصلاحات التي نعي وعيا كاملا اننا في حاجة اليها، ولم نغض في تنفيذها لظروف سياسية داخلية معينة.

■ مؤتمر باريس- 3 كان مميزا لانه اعتبر برنامجا شاملا. بالاضافة الى معالجة مشكلة الدين العام ركز على برنامج اصلاحي. ماذا تحقق من هذا المؤتمر واين نحن اليوم؟

□ من المشاكل الاساسية لمؤتمر باريس- 3 اعتباره برنامجا اصلاحيًا، غير انه كان برنامجا محددًا بنقطتين او ثلاث لا غير. ورقة العمل طرحها رئيس الحكومة وبعض الوزراء من دون ان تحظى بموافقة مجلس الوزراء مجتمعًا. وقد سمي برنامجا اصلاحيًا لانه تضمن بعض الاجراءات المتعلقة بموضوع الكهرباء وخصخصة قطاع الاتصالات. ويا للأسف لم يشمل مقترح باريس- 3 الا عددا من الاجراءات الضريبية. من الواضح ان ذلك كان عائقًا امام الوصول الى المبتغى المطلوب. مثال ذلك موضوع خصخصة

”
مؤتمر باريس- 3
لم يفشل، لان لبنان تلقى
دعماً دولياً استثنائياً جداً

معظم اموال باريس . 3
صُرف في النفقات العادية
للدولة اللبنانية

“

العمل جار على تحضير ملفات مؤتمر باريس وفق برنامج واضح واهداف محددة. برنامج تقدر قيمته بـ16 مليار دولار، يشمل اكثر من 250 مشروعًا موزعًا على قطاعات المواصلات والمياه والكهرباء والصرف الصحي، اضافة الى بعض المشاريع المرتبطة بالاتصالات والصحة العامة والتربية. ويتوقع ان يعيد معدلات النمو الى 6 و7%، ويخلق فرص العمل الضرورية للشباب اللبناني. لكن علينا الاعتراف بأن ثمة تخوفا

تفاقم الأزمات المعيشية والاجتماعية

الاضلاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية في الظروف الراهنة ضاغطة جدا، ولا تحتمل المزيد من المشكلات. ولا يبدو من خلال مقارنة سلسلة المطالب وردود الفعل الرسمية عليها، ان حلولا قريبة وعاجلة قد ترى النور. وفيما يرتفع صوت الاتحاد العمالي العام، تشن حملات متواصلة لجهات اجتماعية ودينية على الوضع الاقتصادي الخانق الذي اصبح لا يطاق، بعدما احدث بلبلة بين الناس واضطرابا في التعاطي في ما بينهم. ثمة استحقاقات يتعذر عليهم دفعها، وحوالات بلا ارصدة، وشركات تقفل ابوابها، وعمال لا يجدون من يدفع رواتبهم، ما احدث في المجتمع حال جمود قد تؤدي الى انفجار، اذا لم يتم تدارك الامور بالسرعة المطلوبة.

وسط تجاذبات السياسة والمشاريع المطروحة التي تفوق قيمتها 16 مليار دولار، وكلها مشاريع ورقية حتى الان، ومع المساعي المبدولة لعقد مؤتمر الدول المانحة في باريس في الشهرين المقبلين، يبقى الوضع الاقتصادي سيد الكلام، وتبرز الازمات المتفجرة في ضوء مؤشرات عدة:

- ارتفاع اسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية مع تطبيق رسم القيمة المضافة، وزيادة الازمة المعيشية للمواطنين سواء ممن لحقتهم الزيادة على الرواتب او ممن لم تنعم عليهم الدولة اللبنانية ببركة السلسلة، فبقيت رواتبهم ومدخلهم على حالها.
- الازمة المعيشية جددت حضورها خلال الفترة الاخيرة، وباتت لقمة العيش مهددة في ظل ارقام يحكى عنها، وتشير الى خسارة الاف الموظفين وظائفهم. في موازاة ذلك، يعلن المزيد من المؤسسات الانتاجية افلاسه مع التلويح بالاقفال التام.

- اشتداد ازمة الكهرباء، وعودة ارتفاع اسعار المحروقات بشكل مطرد.
- ازمة معلمي المدارس الخاصة، وانعكاس ارتفاع الاقساط المدرسية بشكل كبير ومقلق بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الاهل، والخسائر التي تستنزف المدارس بسبب غلاء الاقساط وعجز الاهالي عن تسديدها، عاما بعد عام.
- يتجه لبنان اليوم الى التضخم وغلاء الاسعار، لذا فان اقتصاده سوف يهتز حكما، وخاصة مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، بحيث ان الاكثية الساحقة من اللبنانيين لن تتمكن من مواجهة غلاء الاسعار، وسيتم خلال اشهر عدة امتصاص القدرة الشرائية للزيادة الاخيرة، ما يؤدي حكما الى مزيد من الازمات والى ارتفاع نسبة الفقر بين اللبنانيين. وخوفا من سيناريو "كرة الثلج" المطلوبة والاجتماعية، سجلت آلية التحرك موقفين متناقضين:

- * الاتحاد العمالي العام يستعد لتصعيد تحركه من اجل تحقيق سلسلة من المطالب لمعالجة المشكلة المعيشية، وحملت المطالب عناوين عدة مثل تصحيح الاجور واعادة الاعتبار الى الحد الادنى للاجور، والتصدي للبطالة المتفشية، ووقف نزف الهجرة الدائم، ومنع صرف العمال ما اتخم سوق البطالة.

- * إعاز الحكومة الى الوزراء المختصين القيام بخطوات تخفف من حدة الانتقادات الموجهة اليهم. مع استبعاد امكان البحث في تصحيح الاجور في القطاع الخاص نظرا الى الصعوبات المالية والاقتصادية، ولان الحكومة تسعى الى اكتساب قدرة تنافسية للصناعة اللبنانية والقطاع الزراعي.

ختاما، يجب الضغط على الحكومة كي تضبط طمع الجميع عبر تطبيق القوانين وعدم السماح بحصول تهرب ضريبي بعد اليوم، وعلى هيئات المجتمع المدني تكثيف تحركاتها للضغط على الحكومة لحماية المواطن ومنع التسبب باثار اجتماعية واقتصادية سلبية على البلد.

الاتصالات الذي طرح في ذلك الوقت. لو تم التدقيق في الارقام وحصل ما كان يخطط لقطاع الاتصالات، لخرجت الدولة اللبنانية بخسارة كبيرة. هذا الواقع لا يعني ان عملية خصخصة الاتصالات غير جيدة، ولا يعني بقاءها في يد الدولة امرا جيدا. بل على من يضع برنامجا من هذا النوع الاخذ في الاعتبار ما هي مصلحة الدولة، وما هي الاعتبارات التي يمكن تأمينها كي تأتي العملية لصالح الدولة والاقتصاد الوطني. ولان الانطلاق شابه بعض الاخطاء، كان من الواضح ان عددا من الاصلاحات التي سميت شاملة ولم تكن شاملة على الاطلاق، خصوصا وان مصلحة الدولة لا تقف عند عمل بعض المؤسسات العامة او بعض الضرائب المتفرقة. العملية الاصلاحية تحتاج الى عمل كبير وشامل، لذلك كنا بعيدين من المسار الاصلاحى الكامل، خصوصا وان محاولات عدة قد جرت من طرف معين لالزام الطرف الاخر القبول بخيارات اخرى عبر الاموال التي كان يفترض الحصول عليها من المانحين. من المعروف انه عندما يحصل الوعد بهبات او قروض، هناك نسبة معينة قابلة للتحويل باعتبار ان بعض الدول يمكن الا تلتزم ما وعدت به. من جهة اخرى كانت بعض عمليات التمويل مشروطة بضرورة تنفيذ بعض الاجراءات كمثل الانتهاء من موضوع تمديد خطوط التوتر العالي الكهربائية، وكذلك اتمام عملية خصخصة الاتصالات وغيرها من الشروط. ولانها لم تنفذ، فان المبالغ المرصودة لها لم تنفق. لو وضعت الدولة اللبنانية خطة اصلاح التزامها الجميع من اجل ضمان نجاحها، لكان هناك امل في النجاح والتنفيذ. لكن يبدو ان الهدف منها كان الضغط من رأي على رأي اخر في بعض المواضيع.

■ حجم مبالغ باريس- 3 كانت في حدود 7.6 مليارات دولار كمساعدات على

اقتصاد



باريس- 3 لم يحقق اهداف دعم لبنان لغياب التوافق.

◀ شكل هبات وقروض. ماذا صرف منها واين اصبح الباقي؟
□ تسلم لبنان من الدول المانحة المشاركة في مؤتمر باريس- 3 مبلغا كبيرا هو 3.6 مليارات دولار، وهذا المبلغ يعتبر دعما قويا جدا من هذه الدول.

■ اين صرفت هذه الاموال؟
□ معظمها دخل في النفقات العادية للدولة اللبنانية. عندما لا يرى المواطن نقلة نوعية في خدمات الدولة او مشاريعها، او يلمس تطورا واضحا في قطاع معين، فذلك يعني ان الاموال انفقت كما تنفق الدولة عادة.

■ ماذا عن الهبات؟
□ المسار نفسه. كل ذلك ساهم في خفض كلفة تمويل الدولة اللبنانية، لكنه

لم يؤد الى نقلة نوعية من واقع الى اخر. نتيجة هذا المسار رحبت الدولة الوقت.
■ هل كانت هبات باريس- 3 من

الاجراء القانوني الواجب اتباعه وهو يسير اليوم بشكل صحيح. اما هبات مؤتمر باريس-3 فقد ساهمت في خفض كلفة المديونية وتمويل الدولة اللبنانية. المطلوب عادة تخفيف هذه الكلفة وفق اجراءات اصلاحية تتخذها الدولة للانتقال من وضع شاذ، وهو العجز المرتفع جدا الى وضع افضل. لكن ويا للأسف لم تنتقل الدولة الى هذا الوضع، وكانت العملية مثابة دعم آني لظروف معينة.

■ ما هي اسباب عدم انتقال الدولة من الحالة الصعبة الى الحالة الفضلى؟ مواقف سياسية مثلا؟

□ السبب هو بنية الدولة، لانها لا تحمل بتركيبها اهداف الاصلاح الذي نحتاج اليه. اي مشروع اصلاحي يطرح يواجه بشكل او باخر من كل الجهات، ومرد ذلك الى ان هناك بنية لم تعد تركز على المؤسسات، بل على توزيع مصالح معينة، وهو امر لا يسمح بخطوات اصلاحية واضحة. لذا، المطلوب ان تعالج الامور بشكل مختلف كليا.

■ لكن هذه التركيبة موجودة منذ مدة طويلة، فكيف ستتم المعالجة المرتقبة للامور؟

□ بنية الحكم الموجودة اضعفت المؤسسات، وعندما تضعف المؤسسات تصبح القرارات في ايدي الاشخاص. لذلك يصبح ثمة ضرورة لتوافق هؤلاء الاشخاص من اجل اتخاذ القرار. وفق ما نعيشه اليوم، فان التوافق يوصل الى اسوأ الحلول الممكنة، في حين ان دعم المؤسسات وتقويتها يسمح لها بان تفرض على اللاعبيين الحلول الفضلى. لذلك فان الامل في دعم المؤسسات هو عمل جوهري في العملية الاصلاحية بشكل عام.

■ تم في ذلك الوقت انشاء لجنة المحافظين لمتابعة تحصيل اموال باريس-3. هل ما زالت هذه اللجنة قائمة؟

□ تمت المتابعة للحصول على اموال باريس- 3 غير تلك التي تسلمها لبنان، ولكن كان هناك بحث يقدم على ان الدولة اللبنانية تفضل ان يأتي الدعم لموازنتها بدل تمويل المشاريع. في حين ان المانحين رفضوا اعطاء الدعم للموازنة بل للمشاريع المحددة. زاد الطين بلة ان الدولة التي طالبت بدعم الموازنة لم يعد لديها موازنة. كل ذلك ادى الى ان يمر الوقت على اموال باريس- 3 المتبقية، وانتهى الموضوع.

■ هل ساهمت جميع الدول المانحة ام ثمة من تخلف عن دفع متوجباته؟

□ لم تساهم جميعها، لكن الدول الاساسية ساهمت وبشكل فعال كالدول العربية. ثمة مبلغ كبير من الصندوق السعودي لتمويل المشاريع كان موجودا. لكن المشكلة اتت من جهتنا لاننا عمليا لم نحدد المشاريع، وحاولت الدولة نقل هذا المبلغ لتمويل الموازنة. جميع الدول الاوروبية والدول العربية التزمت، ونسبة الالتزام لم تكن سيئة ابدأ، علما ان بعض المؤسسات مثل المؤسسة الفرنسية للتنمية وضعت شروطا واضحة تتعلق بقطاع الكهرباء لاعطاء الدعم، وهذه الشروط لم ننفذها، لذلك لم يصرف المبلغ.

■ هل تتحمل الدولة اللبنانية مسؤولية الفشل الجزئي لباريس-3؟

□ مؤتمر باريس- 3 لم يفشل، لان لبنان تلقى دعما دوليا استثنائيا جدا. الحصول على 3.6 مليارات دولار لا يعني فشلا جزئيا ولا كاملا على الاطلاق. ويا للأسف بدل ان نغتنم الفرصة للدخول في مسار

اصلاحي جدي، نأخذ الدعم ونفرح باننا كسبنا الوقت. لا شك في ان الاستمرار في هذا النمط سيؤدي الى مزيد من العجز والمديونية. الفشل هو فشل مشروع. عندما يأتي الدعم بهذا الشكل هل يكون في استطاعتنا وضع الاجراءات الواجب اتخاذها موضع التنفيذ للخروج من هذا العجز المزمن الذي نعيشه؟ هذا هو السؤال. نتائج مؤتمر باريس- 3 كانت واضحة، باننا لم نبرهن على امتلاكنا هذا التوجه. بدلا من ان نضع برنامجا اصلاحيا شاملا مقنعا للدول المانحة ومحفزا لها للمساهمة في دعمنا بصورة مستمرة، وبدلا من ان نبرهن على نتائج جدية، اقتصر الموضوع على اننا اخذنا المال ولم يتغير شيء منذ ذلك الوقت.

■ هل يمكن ان يتغير هذا النمط مع باريس-4، ام ان التوجه سيكون مع القطاع الخاص؟

□ ايدولوجية التفريق بين القطاع الخاص والقطاع العام لا تعني شيئا. هناك دعم معين سيأتي، علينا الاستفادة منه الى اقصى الحدود، ووضع نقاط الاصلاحات التي يجب ان نعتمدها حتى لا نحتاج الى باريس-5. من غير الطبيعي ان يستمر وطن يحتاج كل خمس سنوات الى من يقدم له المال. يجب وضع برنامج جدي للخروج من التركيبة السيئة الموجودة. لا يكفي مثلا ان نقول علينا خصخصة هذا القطاع لكي يستمر، فهذا امر غير صحيح على الاطلاق لان عوائق عدم انطلاق هذا القطاع لا تزال موجودة. ثمة محيط كامل للاستثمار يجب ان يتأمن عبر الاصلاحات الاساسية المطلوبة. علينا ان نفتتح بان تركيبة النظام ينبغي ان تتغير حتى يتمكن لبنان كغيره من البلدان، من النمو والازدهار والقدرة على استيعاب الاستثمارات. بهذه الطريقة فقط يعود بلدنا كما نتمناه.

ع. ش